

التحويلات الاجتماعية في الإنفاق الحكومي الجزائري - آثارها على ذوي الدخل المحدودة

* أ.د كمال بن موسى، جامعة الجزائر 3، الجزائر.

** أ. عبد الرحمان عية، جامعة ابن خلدون - تيارت، الجزائر.

المخص

تعتمد الجزائر سياسة توسعية في الإنفاق العام والتي من أهمها التحويلات الاجتماعية حيث تتجلى مظاهرها في المساعدات المالية المقدم لدعم الحصول على السكن، وتلك الموجه لإعانة قطاعات التربية والتعليم، الصحة، وكذا تكاليف دعم المواد الغذائية الأساسية. هذه النفقات التي لديها آثار إيجابية على الفئات من ذوي الدخل المتدنية والفقيرة من حيث كونها تحسن من قدرتهم الشرائية والمعيشية، كما تساهم في دعم النمو وتنشيط الاقتصاد، تخلف بمقابل انعكاسات سلبية تبرز من خلال ارتفاع معدلات التضخم والضغط على الموازين الخارجية، ذلك أن جزء كبيرا منها يُمول عن طريق الجباية البترولية التي تتميز بعدم الثبات وبإمكانية انخفاضها بالنظر إلى تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية.

الكلمات المفتاحية: النفقات الاجتماعية، دعم وإعانة الفئات المحرومة، التضخم والعجز.

Abstract

L'Algérie adopte une politique budgétaire expansionniste dont les transferts sociaux ont une part importante, en finançant cette politique par des ressources provenant essentiellement du secteur des hydrocarbures, le gouvernement vise à relance la croissance à travers l'incitation de la consommation des ménages, tout en soutenant les prix des produits du premières nécessites, par des aides destinées au droit d'accès à la santé, l'éducation, logement. Afin de réaliser une répartition équitable des richesses provenant de la rente pétrolière les transferts sociaux ont permis proportionnellement à alléger les besoins des familles nécessiteuse, cette situation serait préjudiciable si les prix du pétrole baisseraient en dessous des 80 dollars, car les recettes ne pourront plus couvrir les dépenses qui connaissent indéniablement une augmentation irrationnelle, notamment lors des dernières années

* benmoussakamel@live.fr

** ayaabdou76@yahoo.fr

المقدمة

تعتمد الحكومة الجزائرية على النفقات العامة بهدف دعم النمو ، تنشيط الاقتصاد وإعادة التوزيع العادل للعوائد الريعية ، ومن بين هذه النفقات نجد التحويلات الاجتماعية التي تتمثل في المساعدات المقدمة لتمويل المشاريع ذات البعد الاجتماعي والثقافي وغيرها، وذا في المنح والإعانات الاقتصادية خاصة تلك الموجهة لقطاع العائلات و التي تسعى من خلالها الدولة للتخفيف على ذوي الدخل المتدنية والفقيرة لعل أبرزها دعم أسعار المواد الغذائية الأساسية ، غير أن هذه النفقات الاجتماعية التي يستفيد منها كذلك الأثرياء والتي تُمول معظمها بموارد الجباية البترولية لم تحقق جميع أهدافها الاقتصادية و الاجتماعية نتيجة لضعف الإنتاج المحلي الذي يلبي فقط 30% من احتياجات الطلب الداخلي ، ما يجعل اللجوء للواردات التي يتم تمويل 90 % منها بعوائد صادرات قطاع المحروقات أمرا ضروريا ، و قد خلف الاتجاه التصاعدي لإجمالي الواردات آثارا سلبية برزت من خلال التناقص الكبير المسجل في رصيد الميزان التجاري الذي انتقل من 26 مليار دولار سنة 2011 إلى 11,065 مليار دولار سنة 2013.

بناء على ما تقدم سنحاول من خلال هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية:

- ما مدى مساهمة التحويلات الاجتماعية في الجزائر في التخفيف على ذوي الدخل المحدودة ؟ و ما هي انعكاسات ذلك على الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية؟.

و من أجل تفسير هذه الإشكالية قمنا بتصميم و صياغة الفرضية التالية :

- ساهمت التحويلات الاجتماعية الجزائرية في التخفيف النسبي على ذوي الدخل المحدودة وكذا متوسطي الدخل ، غير أن تمويل معظمها بعوائد قطاع المحروقات قد يؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني في حالة تراجع مداخل القطاع .

المحور الأول : ماهية النفقات العامة

تسعى الدولة من خلال الإنفاق العام الذي يعتبر من أدوات السياسة المالية إلى إشباع الحاجات العامة ، كما تؤثر من خلاله على الطلب الكلي الذي يساهم في رفع معدلات النمو التوسع الاستثماري، دعم القوة الشرائية، إعادة توزيع الدخل و رفع مستويات التشغيل ، كما تتحدد من خلال النفقات العامة طبيعة النظام الاقتصادي و حجم تدخل الدولة في التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية سواء من حيث كونها دولة مراقبة أو متدخلة أو دولة منتجة.

1- مفهوم النفقة العامة

هي اعتمادات مالية نهائية محددة مسبقا و التي يقوم بإنفاقها شخص عام بهدف إشباع حاجيات كلية و تحقيق نفع للصالح العام¹، في هذا الصدد تقوم الدولة على اختلاف أنظمتها باعتبارها ذات السيادة و المالكة للسلطة بممارسة وظيفة الإنفاق العام عن طريق الحكومات المركزية أو الهيئات المحلية، بعد تقدير طبيعة الحاجات العامة و تحديد المبالغ المخصصة لذلك ، و قد يكون الغرض من النفقة العامة حصول الدولة على ما تحتاج إليه من سلع أو خدمات بما فيها العمل المقدم من طرف الأفراد لتسيير المرافق و المؤسسات العامة أو تمويل قطاع اقتصادي معين ، كما قد تأخذ شكل استثمارات من اجل تهيئات و بناء هياكل قاعدية ، أو تمنح في إطار دعم وإعانات لمساعدة العائلات اقتصاديا أو تشجيع مختلف المشاريع الاجتماعية و الثقافية وغيرها.

2- محددات الإنفاق العام

يتحدد طبيعة الإنفاق العام و حجمه من الناحية الاقتصادية على أساس عديدة من أبرزها:

¹ دراوسي مسعود ، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر: 1990- 2004، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ، 2006/2005 ، ص: 160

2-1 حجم تدخل الدولة في الاقتصاد:

يلعب حجم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي و المستمد في اغلب الأحيان من النموذج الاقتصادي المعتمد دورا أساسيا في تحديد حجم الإنفاق الحكومي في هذا الصدد فان النفقات العامة تتزايد طرديا مع نسبة تدخل الدولة في التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية ، علما انه وفي كل الأحوال تستخدم الحكومات الإنفاق العام لدعم النمو وتنمية الاقتصاد القومي و التخفيف من البطالة و محاربة التضخم والعمل على ثبات قيمة النقود.

2-2 مستوى النشاط الاقتصادي:

يتأثر حجم النفقات العامة بالظروف الاقتصادية التي يمر بها البلد و يبرز ذلك في فترات الرخاء والكساد و كذا بالنظر إلى خصوصية الاقتصاد من متقدم يعتمد على القطاعات الحقيقية كالصناعة لدعم النمو و تمويل التنمية، أو ريعي يعتمد في مراكمة الثروة انطلاقا من تصديره لمواد طبيعية أو من خلال الاستقطاب السياحي ، كما ترتفع أو تنخفض النفقات العامة بالنظر إلى السياسة الاقتصادية المعتمدة و التي قد تكون توسعية بهدف زيادة الطلب الكلي أو تحسين مستوى التشغيل، أو انكماشية من أجل استهداف التضخم مثلا.

2-3 المقدرة المالية للدولة:

يتحدد حجم النفقات العامة في الدولة بناء على مدى قدرة هذه الأخيرة على التعبئة المالية بمختلف أشكالها وصورها (الضرائب، القروض، الإصدار النقدي، عوائد ريعية... الخ) و تعتبر الجباية العادية من أهم عناصر تمويل النفقات العامة، ذلك أن مصادرها تتميز بالديمومة و الثبات النسبي ، حيث تعتمد في تعبئتها على عوائد القطاعات الحقيقية المنتجة.

3- دور النفقات العامة في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية

تعتمد الدول بشكل كبير على الإنفاق العام لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة و التي من أبرزها :

3-1 دعم النمو الاقتصادي:

تساهم النفقات العامة في رفع معدلات النمو الاقتصادي ، ويتم ذلك عن طريق زيادة الاستثمار العام بما فيها تكوين و تنمية الرأس المال البشري كالإنفاق على البحث العلمي، أو عن طريق الإعانات المقدمة لتحسين القدرة الإنتاجية للمؤسسات الاقتصادية ، أو بفضل دعم استهلاك قطاع الأسري .

3-2 تحقيق التوازن الاقتصادي:

من اجل تحقق توازن على المستوى الكلي تدخل الدولة في الاقتصاد باستخدام أدوات السياسة المالية التي تتمثل في مجموعة القواعد و الأساليب و الوسائل التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي بكفاءة من اجل تحقيق الأهداف الاقتصادية، الاجتماعية، و السياسية² ، و التي من أهم مكوناتها النفقات العامة ، حيث تأثر الدولة من خلال هذه الأخيرة على النمو ، التشغيل ، استقرار الأسعار و كبح معدلات التضخم ، و كذا في التسيير الجيد للدين العمومي.

3-3 التوزيع العادل للثروة:

تتدخل الدولة لإعادة توزيع الدخل القومي على أفراد المجتمع باستخدام النفقات العامة من خلال تحويل المبالغ المالية التي مصدرها الضرائب التي تفرض على الأغنياء إلى ذوي الدخل الضعيفة و كذا الطبقات الفقيرة.

² محمد العربي ساكر ، محاضرات في الاقتصاد الكلي ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، القاهرة ، 2006 ص: 118

المحور الثاني: التحويلات الاجتماعية في ميزانية العامة

مع تزايد تدخل الدولة في الاقتصاد ، و سعيها لتحقيق عدالة اجتماعية متساوية لجميع مواطنيها و في ظل نمو الوعي لدى السكان بضرورة تحمل الدولة نفقات الخدمات العمومية كالأمن ، التربية ، التعليم الصحة ، و التي قد تتوسع في بعض الاقتصاديات لتشمل خدمات النقل ، المواصلات ، الماء ، الغاز والكهرباء ، تزايد حجم النفقات العامة و اخذ جزء منها بعدا اجتماعيا يُعرف اصطلاحا في المالية العامة بالتحويلات الاجتماعية، أي تلك النفقات التي لا ترجوا منها الدولة تحقيق عائدي مادي أو مردود اقتصادي مباشر أو الحصول على سلعة أو خدمة، وإنما ما يكون هدفها ذو بعد اجتماعي تسعى من خلاله الحكومة للتخفيف و لو جزئيا على الفئات من ذوي الدخل المتدنية أو الذين فقدوا أجورهم بسبب توقفهم عن العمل.

1- أنواع التحويلات الاجتماعية

تشمل التحويلات الاجتماعية ضمن النفقات العامة في ميزانية الدولة عدة عناصر من أهمها:³

1-1 الضمان الاجتماعي:

تدفع مبالغ الضمان الاجتماعي بهدف حماية الفئات التي تعرضت لفقدان الراتب بمناسبة البطالة ، أو عند العجز ، المرض ، أمومة ، حوادث العمل ، و ذلك بهدف الحفاظ على استمرار تقاضي الراتب دون الحاجة إلى تقديم مقابل، يستفيد منها أولئك الذين كانوا يدفعون من رواتبهم اشتراكات منتظمة لصناديق الضمان الاجتماعي و هي متناسبة مع مداخيلهم ، و على اعتبار أن تلك الاقتطاعات لا تكفي لتغطية جميع مبالغ الضمان تمويل الحكومة الجزء المتبقي .

2-2 برامج المساعدات الاجتماعية:

تقدم الدولة مساعدات مالية اجتماعية للأفراد و العائلات سواء كانوا من الطبقة العاملة أو من غيرها من ابرز أشكالها الإعانات المقدم من اجل الحصول على السكن و كذا المخصصات الموجهة لتغطية تكاليف قطاعات التربية، التعليم و الصحة.

3-3 التحويلات إلى قطاع العائلات :

تخصص الدولة مبالغ مالية تقدمها في شكل منح أو تعويضات إلى العائلات ، من أبرزها المنح المقدم للأب العامل عن الأطفال أو عن الزوجة ، و كذا مبالغ دعم أسعار المواد الأساسية ، هدفها تذليل الفوارق الاجتماعية بين الأسر و كذا مساعدة العائلات من اجل تلبية احتياجاتها الاقتصادية و الاجتماعية.

2- تعاضم مبالغ التحويلات الاجتماعية في الجزائر

عرفت الوضعية المالية للجزائر تحسن كبير بسبب الاتجاه التصاعدي لأسعار البترول ابتداءً من سنة 2010 أين انتقل متوسط سعر برميل خام الجزائر من 60,88 دولار سنة 2009، إلى 122,54 دولار سنة 2011 و 109,55 دولار سنة 2013 ليستمر عند هذا المستوى إلى غاية نهاية السداسي الأول من سنة 2014 (قبل أن يتراجع إلى ما دون 80 دولار للبرميل في نوفمبر من نفس السنة)، و ذلك نتيجةً لتعافي الاقتصاد العالمي من الأزمة المالية ، و اندلاع توترات سياسية وعسكرية في مناطق إمداد التَّفْط والغاز على غرار الأزمة الإيرانية النووية و كذا الحروب الأهلية في العراق ، ليبيا ونيجيريا، و قد ساهم ذلك في تعاضم قيمة صادرات قطاع المحروقات

³ Maitland MacFarlan et Howard Oxley, TRANSFERTS SOCIAUX : STRUCTURE DES DEPENSES, CADRES INSTITUTIONNELS ET RÉFORME DES SYSTÈMES Revue économique no 27, 996/11 ,P : 167

التي ظلت تمثل 98% من إجمالي الصادرات حيث انتقلت من 56,12 مليار دولار سنة 2010 إلى 70,58 مليار دولار سنة 2012 قبل أن تتراجع سنة 2013 إلى 63 مليار دولار⁴.

الجدول رقم (01) تطورات الوضعية المالية الخارجية خلال الفترة 2010-2013

السنوات	2010	2011	2012	2013
المتوسط السنوي لسعر نفط الجزائر خليط الصحراء (دولار/البرميل)	80,35	112,92	111,49	109,55
قيمة الصادرات الكلية (مليار دولار)	57,053	73,489	71,866	65,917
قيمة صادرات قطاع المحروقات (مليار دولار)	56,12	71,66	70,58	63,479

source :-Banque d'Algérie bulletin statistique trimestriel juin2013, www.bank-of-algeria.dz/

- [Evolution des statistiques du commerce extérieur de l'Algérie 2000-2013http://www.douane.gov.dz/](http://www.douane.gov.dz/)

منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط التقرير الإحصائي السنوي ، لسنة 2013 و قد دفعت تلك الفوائض المالية بالحكومة إلى اعتماد سياسات توسعية في الإنفاق العام خلال الفترة 2010-2014 ، حيث برز ذلك من خلال ارتفاع إجمالي النفقات من 4467 مليار دينار سنة 2010 إلى 5853,57 مليار دينار سنة 2011 و7085,17 مليار دينار سنة 2012 ، ليتراجع نسبياً سنة 2013 حيث قَدِّر ب6092,12 مليار دينار، مدفوعاً بارتفاع نفقات التسيير التي قدرت ب3879,3 مليار دينار و 4782,63 مليار دينار سنتي 2011 و 2012 على التوالي، و التي تضم ضمن تركيبتها التحويلات الاجتماعية التي تضاعف مبلغها خلال الفترة 2010-2013

2-التحويلات الاجتماعية في الجزائر

تعتبر الجزائر من بين الدول التي تمثل فيها حصة التحويلات الاجتماعية إلى إجمالي النفقات العامة جزء كبيراً ، في هذا الصدد انتقلت القيمة الإجمالية للتحويلات الاجتماعية من 1220 مليار دينار سنة 2009 إلى 1329,10 مليار دينار سنة 2010 ثم إلى 2065,07 مليار دينار سنة 2011 ، أي أن نسبة نموها تجاوزت خلال الفترة 2009-2011 معدل 64 %، علماً أن سبب ارتفاعها الكبير سنة 2011 يعود إلى تعاضم مبالغ دعم أسعار المواد الغذائية الأساسية بعد أحداث جانفي.

الجدول رقم (02) تطورات التحويلات الاجتماعية الجزائرية خلال الفترة 2009-2012

السنوات	2009	2010	2011	2012
إجمالي النفقات الحكومية (مليار دينار)	5474,5	4467,0	5853,57	7058,17
التحويلات الاجتماعية (مليار دينار)	1220	1329,10	2065,07	1863
التحويلات إلى النفقات %		29,75	35,28	26,39

source :- Farid Yaïci, La politique de subventionnement peut-elle être au service du développement économique et social en Algérie ? Atelier de réflexion Alger, le 26 juin 2013.

C.N.E.S, l'état économique et social de la nation 2011-2012, Mai 2013(بتصريف من الباحث)

⁴ Banque d'Algérie bulletin statistique trimestriel , septembre 2014, www.bank-of-algeria.dz/

من أهمها مكونات التحويلات الاجتماعية الجزائرية نجد المبلغ المقدمة لتغطية عجز صناديق الضمان الاجتماعي الذي يستفيد منه 5 مليون عامل مشترك و 2,42 مليون متقاعد بالإضافة إلى المساعدات المالية المقدمة لدعم السكن و التي انتقلت من 199 مليار دينار سنة 2010 إلى 743 مليار دينار سنة 2011، و كذا الدعم قطاع الصحة الذي ارتفع بقيمة 155 مليار دينار بين سنتي 2010 و 2011.⁵

من جانبها عرفت التحويلات إلى قطاع العائلات اتجاهها تصاعديا كبير حيث انتقلت من 310 مليار دينار سنة 2009 إلى 426 مليار دينار سنة 2012 (علما أنها تجاوزت سنة 2010 مبلغ 531 مليار دينار) و كان للنصيب المخصص لدعم أسعار المواد الغذائية الأساسية (الحليب، الحبوب، الزيت، السكر) حصة الأسد حيث تجاوز 50% من إجمالي هذه التحويلات، علما أنه انتقل من 96 مليار دينار سنة 2010 إلى 279 مليار دينار و 216 مليار دينار سنتي 2011 و 2012 على التوالي.

الجدول رقم (03) توزيع مبالغ التحويلات إلى قطاع العائلات سنة 2012

التحويلات إلى قطاع العائلات	منح عائلية	التربية	دعم أسعار م / الأساسية	دعم أسعار الطاقة	المبلغ الإجمالي
مبلغ النفقة (مليار دينار)	45	90	216	75	426
النسبة %	10,56	21,12	50,70	17,60	100

source :- Farid Yaïci, La politique de subventionnement OP .cit P : 11 (بتصريف من الباحث)

المحور الثالث: آثار التحويلات الاجتماعية على الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية الجزائرية

تهدف الحكومة الجزائرية من خلال التوسع في الإنفاق العام بما فيه مبالغ التحويلات الاجتماعية إلى تحفيز النمو من خلال دعم إنفاق الأسر من جهة ، وكذا من أجل توزيع الدخل الربعي الذي مصدره قطاع المحروقات من جهة أخرى ، غير أن تلك النفقات و بالرغم من آثارها الايجابية على الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية ، تخلف بالمقابل انعكاسات سلبية تبرز من خلال عجز بعض الموازين العامة الداخلية و الخارجية.

1- الآثار الايجابية للتحويلات الاجتماعية

من بين الآثار الايجابية للتحويلات الاجتماعية نذكر:

- تساهم التحويلات الاجتماعية في دعم النمو من خلال رفع القدرة الاستهلاكية للأسر، و هو ما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي على مختلف السلع و الخدمات فتزدهر مداخيل المؤسسات و تتحسن قدرتها الإنتاجية كما يزداد الطلب على العمالة.
- تقوم الدولة من خلال التحويلات الاجتماعية بحماية الفئات المحرومة في المجتمع، و سواء كانت تلك التحويلات نقدية أو عينية (مواد غذائية، أدوات مدرسية... الخ) فإنها تساهم في رفع القدرة الشرائية لصالح الفئات الفقيرة و ذوي الدخل المحدود ما يخفف من معاناتهم.
- تساهم التحويلات الاجتماعية في تحسين واضح لمستوى معيشة الفئات المحرومة ، ما يؤدي إلى تراجع معدلات الفقر و بتالي يتحسن مؤشر التنمية البشرية .
- تقلل الدولة عن طريق النفقات الاجتماعية من الظواهر السلبية ، فإعانات البطالة ومساعدات التضامن الاجتماعي، و التحويلات النقدية تُشعر الفئات المحرومة التي ترغب في الانتقام بنوع من التضامن الاجتماعي.

⁵ C.N.E.S, l'état économique et social de la nation 2011-2012, Mai 2013

2- الآثار السلبية للتحويلات الاجتماعية

من أبرز الآثار السلبية التي خلفها التوسع في الإنفاق العام بما فيها التحويلات الاجتماعية على الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية للجزائر نجد :

- بروز عجز كبير في الميزانية (التنفيذية لقانون المالية الذي يحسب السعر المرجعي للبتروول على أساس 37 دولار للبرميل ابتداءً من قانون المالية التكميلي لسنة 2008) حيث قدر ب- 2363,75 مليار دينار سنة 2011 ليرتفع إلى -3254,14 مليار دينار سنة 2012 (قبل أن يتراجع سنة 2013 حيث سجل -2213,46 مليار دينار) ، وقد تمّ تغطية جزء كبير من هذا العجز عن طريق موارد "صندوق ضبط الإيرادات " أين بلغت مبالغ التغطية 1761,45 مليار دينار و 2283,26 مليار دينار سنتي 2011 و 2012 على التوالي.

- ارتفاع معدلات التضخم على اعتبار أن التحويلات الاجتماعية تساهم في رفع قدرة الشرائية فيزداد الطلب الكلي الداخلي على مختلف المنتجات مما يؤدي في ضل عدم تحاوب العرض نتيجة لضعف الإنتاج المحلي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار ، و تواجه الجزائر التي تعتمد على مداخل ريعية ذلك بالإضافة إلى الزيادة في الأجور برفع محصصات التحويلات الاجتماعية، و هكذا تصبح التحويلات مجرد تسبيق لمواجهة التضخم الذي قدر سنة 2012 بأزيد من 8٪.

الجدول رقم (04) تطورات العجز و معدلات التضخم خلال الفترة 2010-2013

السنوات	2010	2011	2012	2013
حجم النفقات الحكومية (مليار دينار)	4467,0	5853, 57	7058, 17	6092, 12
عجز الميزانية التنفيذية		-2213,46	-3254,14	-2363,75
معدلات التضخم.٪	3,91	4,52	8,89	3,25

source :-Ministère de finance <http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres>

-تراجع الكبير في فائض الميزان التجاري الذي انتقل من 26 مليار دولار سنة 2011 إلى 9,38 مليار دينار سنة 2013 ، و ذلك بسبب ارتفاع إجمالي الواردات من 47,25 مليار دولار إلى 54 مليار دولار 2013 و تراجع بالمقابل عوائد الصادرات من 73,489 مليار دولار إلى 65,917 مليار دولار خلال نفس الفترة ، علما ان هذه الوضعية ازدادت خطورة ، و دليل ذلك تسجيل ميزان المدفوعات عجزا قدر ب 1,32 مليار دولار في السداسي الأول من سنة 2014 .

الجدول رقم (05) تطورات أرصدة الموازين الخارجية خلال الفترة 2010-السداسي الأول لسنة 2014

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014 *
رصيد الميزان التجاري	18,20	25,96	20,17	9,38	2,76
رصيد الميزان الجاري	12,16	17,77	12,30	0,83	-2,30
رصيد الميزان المدفوعات	15,58	20,14	12,06	0,13	-1,32

source :-Banque d'Algérie bulletin statistique trimestrial septembre 2014, www.bank-of-algeria.dz/

-TENDANCES MONETAIRES ET FINANCIERES AU PREMIER TRIMESTRE DE 2014 www.bank-of-algeria.dz/

* السداسي الأول من سنة 2014

الخلاصة

أن النفقات الاجتماعية التي تحاول من خلالها الحكومة التخفيف على الفئات من ذوي الدخل المتوسطة و الفقيرة و التي يستفيد منها كذلك الأثرياء يُمول معظمها بموارد الجباية البترولية ، و بالرغم من أنها حققت معظم أهدافها التي من أبرزها دعم النمو و إعادة توزيع العوائد الربعية ، خلفت في ظل عدم قدرة الإنتاج المحلي على تلبية أزيد من 30٪ من احتياجات الطلب الداخلي آثار السلبية برزت من خلال الانخفاض الكبير في رصيد الميزان التجاري بسبب تعاضم الواردات، و كذا عجز دائم في الميزانية العمومية ، لذلك لا يمكن اعتبارها مطلقا أنها مجدية اقتصاديا و اجتماعيا.

نتائج البحث:

- من خلال ما تقدم نستخلص جملة من النتائج من أبرزها ما يلي:
- * تساهم النفقات العامة في إشباع الحاجات العامة، كما تساهم في دعم النمو، تمويل الاستثمارات الحكومية ، حماية القوة الشرائية، و رفع مستويات التشغيل.
 - * تتميز التحويلات الاجتماعية في الجزائر بارتفاعها المستمر خاصة منها تلك الموجهة لدعم أسعار المواد الغذائية ، و على اعتبار أن من يستفيد منها ليس فقط ذوي الدخل المتوسطة و الضعيفة و إنما كذلك الأغنياء ، يجعلها تنعكس سلبا على الوضعية الاقتصادية و المالية للبلاد حيث تتراجع فوائض الأرصدة الخارجية و تسجل ميزانية الدولة عجزا كبيرا.
 - * تعتمد الجزائر بنسبة كبيرة على موارد الجباية البترولية لتمويل النفقات العامة بما فيها التحويلات الاجتماعية ، و هو ما يشكل خطر في حالة تراجع هذه الموارد بسبب انخفاض أسعار البترول .
 - * تؤدي عدم قدرة الإنتاج الداخلي على تلبية احتياجات الطلب المحلي إلى ارتفاع الواردات ، و هو ما ينعكس سلبا على أرصدة مختلف الموازين الخارجية ، كما يدفع ذلك بمعدلات التضخم و حجم مخزون الدين الخارجي للارتفاع.
- التوصيات:** انطلاقا من النتائج المتوصل إليها، و من أجل جعل دراستنا هذه عملية سندعمها بمجموعة من التوصيات التي نوجزها فيما يلي:
- * تكيف النظام الضريبي مع ذهنية المكلف الجزائري لتحفيزه على الدفع ، وذلك بهدف رفع نسبة تمويل الميزانية العامة بواسطة مصادر الجباية العادية.

- * إعطاء القطاعات الإستراتيجية على غرار صناعية و زراعية اهتمام أكبر و محاولة خلق ثروة بديلة بالاعتماد عليها.
- * تشجيع الاستثمار الأجنبي، من أجل الاستفادة من خبرته و كفاءته و التقدم التكنولوجي ، للتطوير مختلف المنتجات المحلية.

قائمة بالمراجع

- محمد العربي ساكر ، محاضرات في الاقتصاد الكلي ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، القاهرة ، 2006 .
- دراوسي مسعود ، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر: 1990 - 2004، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ، 2006/2005 .
- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ، ملخص حول الوضع الاقتصادي و الاجتماعي للأمم لسنة 2008 ديسمبر 2009
- الأمم المتحدة مكافحة الفقر و عدم، معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية 2010، جنيف 2010.

–منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط التقرير الإحصائي السنوي ، لسنة 2013

-Farid Yaïci, La politique de subventionnement peut-elle être au service du développement économique et social en Algérie ? Atelier de réflexion Alger, le 26 juin 2013.

-Maitland MacFarlan et Howard Oxley, TRANSFERTS SOCIAUX : STRUCTURE DES DEPENSES,

CADRES INSTITUTIONNELS ET RÉFORME DES SYSTÈMES Revue économique no 27, 996/11

-Banque d'Algérie bulletin statistique trimestriel septembre 2014, www.bank-of-algeria.dz/

-TENDANCES MONÉTAIRES ET FINANCIÈRES AU PREMIER TRIMESTRE DE 2014 www.bank-of-algeria.dz/

-Ministère de finance www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres

-C.N.E.S, l'état économique et social de la nation 2011-2012, Mai 2013

-Banque d'Algérie bulletin statistique trimestriel juin 2013, www.bank-of-algeria.dz/

-[Evolution des statistiques du commerce extérieur de l'Algérie 2000-2013](http://www.douane.gov.dz/)
<http://www.douane.gov.dz/>